

الأفعال لاشخصية المفعول في العربية بحث في التركيب والدلالة

د/ عماد إمام محمد سرحان

المراجع اللغوي بمؤسسة أخبار اليوم

يهدف البحث إلى تفسير العلاقة بين نوع خاص من أنواع الأفعال وبين مفعولاتها المصدرية، إذ يحتل المصدر بنوعيه - الصريح أو المؤول - بعدها موقع المفعول به دائماً، اعتماداً على خلوها من عنصر الحركة، وقد سماها ابن الحاجب أفعال الحالة أو الترقب، إذ الحالة لا تكون حركة أو عملاً، وإنما هي استعداد وتحفز لحركة أو عمل. وهو ما يؤدي - بطبيعة الحال - إلى استحداث تقسيم جديد من تقسيمات الأفعال في علاقتها بالمفعول إلى:

- أفعال شخصية المفعول

- أفعال لاشخصية المفعول

اعتماداً على طبيعة الفعل من حيث اللزوم والتعدي.

الأفعال لاشخصية المفعول في العربية - بحث في التركيب والدلالة

المقدمة :

الحمد لله - تعالى - القائل في كتابه العزيز : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾
يوسف: ٢، والقائل: ﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يُفَعَّلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴾ الأنبياء: ٢٣، والصلاة والسلام على
رسوله الكريم، أفصح من نطق بالضاد، وبعد ...

فإن الناظر في كتب النحو العربي يرى أن الفعل - وهو القسم الثاني من أقسام الكلم -
يتبوأ في العربية مكانة عظيمة، نظرًا لتصدره الجملة الفعلية، ودلالته على الحدث، والزمن،
وارتباطه بالفاعل.

والفعل في اللغة: " كِنَايَةٌ عَنِ كُلِّ عَمَلٍ مُتَعَدٍّ أَوْ غَيْرِ مُتَعَدٍّ، فَعَلٌ يَفْعَلُ فَعْلًا، وَفَعَلَهُ وَبِهِ،
وَإِسْمُ الْفِعْلِ، وَقِيلَ: فَعَلَهُ يَفْعَلُهُ فِعْلًا مُصَدَّرًا، وَلَا نَظِيرَ لَهُ إِلَّا سَحَرَهُ يَسْحَرُهُ سِحْرًا، وَقَوْلُهُ
تَعَالَى فِي قِصَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفَرَعُونَ: ﴿ وَفَعَلْتَ فَعَلْتَكَ أَلْتِي فَعَلْتَ ﴾ الشعراء: ١٩، أَرَادَ
الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ، كَأَنَّهُ قَالَ: قَتَلْتَ النَّفْسَ قَتَلْتِكَ" (١).

وقال ابن فارس: " (فَعَلَ) الْفَاءُ وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، يَدُلُّ عَلَى إِحْدَاثِ شَيْءٍ مِنْ
عَمَلٍ وَغَيْرِهِ، مِنْ ذَلِكَ: فَعَلْتُ كَذَا أَفْعَلُهُ فَعْلًا" (٢)، وهو " لفظ يعبر به عن جميع الأفعال
(الأحداث) لاشتراك المتضادات فيه، ألا ترى أن القائل يقول (قام زيد) فنقول: فَعَلَ، وتقول
(قعد) فنقول: فَعَلَ، ومثله (دَخَرَجَ وَدَخَلَ) إلى غير ذلك من مختلفات الأفعال، فصارت
تسمية جامعة، قال الله عز و جل: ﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يُفَعَّلُ ﴾، و لو جئت بغير هذه الأحرف -
أعني: (الفاء والعين واللام) - عبارة عن الفعلين المتضادين لاختل عليك هذا الأصل، ولم
يطرُد ذلك القياس" (٣).

وذهب الراغب الأصفهاني إلى أن " الفعل: التأثير من جهة مؤثر، وهو عام لما كان بإجادة
أو غير إجادة، ولما كان بعلم أو بغير علم، وقصد أو غير قصد، ولما كان من الإنسان
والحيوان والجمادات، والعمل مثله، والصنع أخص منه" (٤). وقال ابن هشام: "معنى الفعل في
اللغة هو " نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما" (٥).

ومما يوضح سر تسميته بالفعل ما ذهب إليه ابن الأنباري بقوله: "سُمِّيَ الفعل فعلاً لأنه يدل على الفعل الحقيقي، ألا ترى أنك إذا قلت: (ضرب) دلّ على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة، فلما دلّ عليه سُمِّيَ به، لأنهم يُسمّون الشيء بالشيء، إذا كان منه بسبب، وهو كثير في كلامهم" (٦).

أما الفعل في الاصطلاح فهو يُعدّ من المصطلحات التي وجدت بوجود النحو، فقد رُوِيَ أن الإمام عليّاً رضي الله عنه ألقى إلى أبي الأسود الدؤلي صحيفة قسم فيها الكلام كله إلى: اسم، وفعل، وحرف، وأمره أن يتمّ عليه، وينحو نحوه (٧).

ويكاد النحاة يتفقون في تعريفهم الفعل، لكنهم يختلفون في بعض الأحيان في طريقة التعبير عن ذلك التعريف، قال سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع... والأحداث نحو: الضرب، والحمد، والقتل" (٨).

تقسيمات الأفعال

نظر النحاة إلى الأفعال وقسموها باعتبارات مختلفة منها: الزمان، والإعراب والبناء، واللزوم والتعدي، والجمود والتصرف، والنقصان والتمام.

أولاً: الفعل من حيث دلالاته على الزمن والحدث

يعدّ تعريف سيبويه أقدم ما بلغنا في تعريف الفعل في دلالاته على الزمن والحدث إذ يقول: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع" (٩). وعرفه ابن السراج بقوله: "ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ، وإما حاضر، وإما مستقبل، وقلنا: وزمان لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط" (١٠). وقال أبو القاسم الزجاجي: "الفعل ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل، نحو: قام يقوم، و: قعد يقعد، وما أشبه ذلك" (١١)، وقال الزمخشري: "الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان" (١٢)، وعلى ذلك سار النحاة المتأخرون، كابن الحاجب، إذ قال: "الفعل ما دل على معنى في نفسه، مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة" (١٣).

فإذا كانت الأزمنة الثلاثة: ماضٍ، وحاضرٌ، ومستقبلٌ، يدل عليه قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ مريم: ٦٤، وقول زهير:

وَأَعْلَمُ مَا فِي الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ ... وَلَكِنِّي عَنْ عِلْمٍ مَا فِي غَدِ عَمِي^(١٤)

كان الفعل من حيث الزمن: فعل ماضٍ، وفعل مضارع، وفعل مستقبل.

ثانياً: الفعل من حيث الإعراب والبناء

قسم النحاة الكلام العربي إلى معرب ومبني، يقول ابن جني: "الكلام في الإعراب والبناء على ضَرْبَيْنِ: مُعْرَبٍ وَمَبْنِيٍّ، فالمعرب على ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الإِسْمُ الْمُتِمَكِّنُ، وَالْآخَرُ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ، وَمَا عَدَاهُمَا مِنْ سَائِرِ الْكَلَامِ فَمَبْنِيٌّ غَيْرُ مُعْرَبٍ...، ويقول ابن جني أيضاً: وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الرُّوَايِدِ الْأَرْبَعِ وَهِيَ: (الهِمزة) وَ(الْثُون) وَ(التَّاء) وَ(الْيَاء)، فَ(الهِمزة) لِلْمَتَكَلِّمِ وَحَدِهِ، نَحْوُ: أَقُومُ أَنَا، وَ(الْثُون) لِلْمَتَكَلِّمِ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ، نَحْوُ: نَقُومُ نَحْنُ، وَ(التَّاء) لِلْمَذْكَرِ الْحَاضِرِ، نَحْوُ: تَقُومُ أَنْتَ، وَلِلْمَوْثِ الْغَائِبَةِ نَحْوُ: تَقُومُ هِيَ، وَ(الْيَاء) لِلْمَذْكَرِ الْغَائِبِ نَحْوُ يَقُومُ هُوَ"^(١٥). هذا ما لم يكن متصلاً بـ(نوني) التوكيد أو النسوة، يقول ابن مالك: استحقاق المضارع للإعراب مشروط بالأبواب (نون توكيد)، فإنه يبنى معها على الفتح، ولا (نون إناث)، فإنه يبنى معها على السكون"^(١٦).

أما الماضي والأمر فهما مبنيان بحسب الصيغة، أو ما يتصل بهما من ضمائر.

ثالثاً: الفعل من حيث التعدي واللزوم

عبر سيبويه عن الفعل اللزوم عندما قسم الفاعل إلى فاعل لا يتعداه فعله، وفاعل يتعداه فعله، قال: "الفاعل الذي لا يتعداه فعله، كقولك: ذهب زيدٌ، و: جلس عمروٌ"^(١٧). وهو ما ذكره المبرد بقوله: "الفعل الحقيقي الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعول، وهو قولك: قام زيدٌ، وجلس عمروٌ، وتكلم خالدٌ، فكل هذا وما كان مثله غير مُتَعَدِّ"^(١٨)، وأوضحه بقوله: "الفعل قد يقع مستغنياً عن المفعول البتة، حتى لا يكون فيه مضمرًا، ولا مظهرًا، وذلك نحو قولك: تكلم زيدٌ، و: قعد عمروٌ، وجلس خالدٌ، وما أشبهه من الأفعال غير المتعدية، ولا يكون مثل هذا في الفاعل"^(١٩).

وعبر عنه أبو علي الفارسي (غير المبني للمفعول) فقال: "الأفعال على ضربين: فعل غير متعدّ، وفعل متعدّ، فالأفعال التي لا تتعدى لا تبني للمفعول به، وذلك نحو: ذهب، وجلس، وقام، ونام" (٢٠)، أي: ما لا ينصب مفعولاً به.

أما الفعل المتعدي فعرفه أبو علي بأنه: "ما نصب مفعولاً به، وذلك نحو: عرفت زيداً، وأكرمت بكرًا" (٢١)، وعرفه ابن الحشّاب بأنه: "ما تجاوز فاعله، فنفذ إلى مفعوله فنصبه" (٢٢)، مصرّحاً بأنه يريد بذلك تعريف الفعل المتعدي بنفسه (بلا واسطة)؛ لئلا يشكّل عليه بأنّ الأفعال اللازمة تتجاوز فاعلها إلى المفعول به بواسطة الحرف.

وقال الشلووين في تعريفه: "المتعدي ما نصب مفعولاً به، أو اقتضاه بواسطة، إلا أنّ ما نصب مفعولاً به يقال فيه: متعدّ مطلقاً، وما اقتضاه بواسطة لا يقال فيه: متعدّ مطلقاً، وإنما يقال فيه: مقيّدًا، فيقال: متعدّ بحرف جرّ" (٢٣).

ومن الأفعال ما يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه تارة، وبحرف الجر تارة أخرى، وغلب تمثيلهم له بـ(نَصَحَ)، و(شَكَرَ)، يقول ابن مالك: "ومن الأفعال استعملت بوجهين والمعنى واحد كـ(نَصَحْتُ، وشَكَرْتُ، وكَلْتُ، ووَزَنْتُ)، يقال: شكرته وشكرت له، و: نصحته ونصحت له، و: كلته وكلت له، و: وزنته ووزنت له" (٢٤).

هذا وقد قسم النحاة الفعل من حيث دلالته على التعدي إلى:

- فعل متعدّ لمفعول واحد، كقولنا: قرأ محمدٌ القرآنَ.
- فعل متعدّ لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، كقولنا: ظننتُ محمدًا مجتهدًا.
- فعل متعدّ لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، كقولنا: جزاك الله خيرًا.
- فعل متعدّ لثلاثة مفاعيل، كقولنا: أنبأت محمدًا الخبرَ صحيحًا.

رابعًا: الفعل من حيث التمام والنقصان

ينقسم الفعل من حيث التمام والنقصان إلى:

- فعل تامّ، وهو ما دل على حدث مرتبط بزمن لفاعل معين، كـ(ضرب، وكتب، وأخذ...).
- وفعل ناقص، وهو ما دل على زمن فقط دون الحدث والفاعل، كـ(كان، كاد، ظن...).

قال سيبويه عن هذه الأفعال: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد...، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجوز في (ظننتُ) الاقتصار على المفعول الأوّل...، وذلك قولك: (كان) و(يكون)، و(صار)، و(ما دام)، و(ليس)...، وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، تقول: كان عبدُ الله أخاك" (٢٥).

وأطلق ابن السراج على أسماء هذه الأفعال (المشبه بالفاعل في اللفظ) فقال: "المشبه بالفاعل على ضربين: ضرب منه ارتفع ب(كان وأخواتها)، وضرب آخر ارتفع بحروف شبهت ب(كان) والفعل، وأخوات (كان): (صار)، و(أصبح)، و(أمسى)، و(ظلّ)، و(أضحى)، و(ما دام)، و(ما زال)، و(ليس)، وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزمان فقط، وما كان في معانها من لفظه لفظ الفعل، وتصاريفه تصاريف الفعل، تقول: (كان)، و(يكون)، و(سيكون)، و(كائن)، فشبهوها بالفعل لذلك، فأما مفارقتها للفعل الحقيقي فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: (ضرب)؛ يدل على ما مضى من الزمان، وعلى الضرب الواقع فيه، و(كان) إنما يدل على ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) تدل على ما أنت فيه من الزمان وعلى ما يأتي، فهي تدل على زمان فقط، فأدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأً تشبيهاً بالفاعل، ونصبوا بها الخبر تشبيهاً بالمفعول" (٢٦)، لذلك سميت ناقصة لوجهين: أحدهما: لعدم دلالتها على الحدث، والثاني: أنه لا يتم بها مع مرفوعها كلام، بخلاف الأفعال المقتضية للمرفوع والمنصوب، فإنه يتم بها مع مرفوعها كلام.

خامساً: الفعل من حيث الجمود والتصرف (٢٧)

الفعل الجامد: ما لازم صورةً واحدةً، وهو:

- إما أن يكون ملازمًا للماضي ك(ليس) من أخوات (كان)، و(كرب) من أفعال المقاربة، و(عسى) و(حري) و(اخْلُوقْ) من أفعال (الرّجاء)، و(أنشأ) و(طَفِقَ)، و(أخَذَ) و(جَعَلَ) و(عَلِقَ) من أفعال الشروع، و(نعم) و(حبّذا) في المدح، و(بئس) و(ساء) في الذّم، و(خلا) و(عدا) و(حاشا) في الاستثناء، على خلاف في بعضها.

- وإما أن يكون ملازمًا للأمرية، ك(هَبْ)، ولا ثالثَ لهما.

والمتصرف: ما لا يُلَازِمُ صُورَةَ واحدة، وهو إما أن يكون: تَامَّ التصرف، وهو يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، ك(نَصَرَ وَدَخَرَ)، أو نَاقِصَهُ، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط، ك(زال يَزَالُ)، و(بَرِحَ يَبْرُحُ)، و(فَتَى يَفْتَأُ)، و(انفك ينفكُ)، و(كاذ يكاذُ)، و(أوشك يُوشك).

الأفعال لاشخصية الفاعل

الناظر في تعريفات النحاة للفعل يجد أنهم قد سلكوا نَهْجًا آخر في تعريف الفعل بدلًا منه على الإسناد، فالاسم في بناء الجملة ما يسند ويسند إليه^(٢٨)، أي: يُخَبَّرُ به ويُخَبَّرُ عنه، والفعل ما يُسْنَدُ ولا يُسْنَدُ إليه، أي: يُخَبَّرُ به ولا يُخَبَّرُ عنه، أما الحرف فما لا يُسْنَدُ ولا يُسْنَدُ إليه.

وأوضح تعريف اعتمد هذا الحد في التمييز بين عناصر الجملة الثلاثة الاسم والفعل والحرف تعريف أبي علي الفارسي: "وأما الفعل فما كان مستندًا إلى شيء، ولم يُسْنَدَ إليه شيء، مثال ذلك: (خرج عبد الله، و: ينطلق بكر، و: اذهب، و: لا تضرب)، فقولنا: (خرج) و(ينطلق) كل واحد منها مُسْنَدٌ إلى الاسم الذي بعده، وكذلك قولنا: (اذهب)، و(لا تضرب)، الفعل فيه مُسْنَدٌ إلى ضمير المخاطب المأمور أو المنهي، وهو مضمَرٌ فيه"^(٢٩).

إلا أن النحاة لم يبنهوا على أن هناك من الأفعال - بحسب مادته اللغوية - ما يرتبط بفاعل قد يكون اسمًا من الأسماء الدالة على ذاتٍ أو شخصٍ، أو يرتبط بفاعل قد يكون اسمًا من الأسماء الدالة على المعاني.

وهو ما دعا الدكتور علاء إسماعيل في بحثه الموسوم (الأفعال اللاشخصية في العربية - تحليل تركيبى دلالي في ضوء علم اللغة التقابلي) أن يذهب إلى أن هناك تقسيمًا آخر للفعل في علاقته بالفاعل هو:

- أفعال شخصية الفاعل: وهي ما أسندت إلى فاعل ذات، أو اسم عين، أو بعبارة أخرى دال على شيء مرئي.

- أفعال لا شخصية الفاعل: وهي ما أسندت إلى فاعل ليس ذاتًا، وإنما كان فاعلها اسمًا من أسماء المعاني.

وذلك ردًا على ما زعمه البروفيسور (فليش)^(٣٠) في كتابه *Traité de philologie arabe* أن العربية تخلو من هذه الأفعال...، فكان من واجبه -أولاً- الوقوف على دلالة هذا المصطلح، ومن ثم دارت مناقشة بينه وبين البروفيسور الفرنسي د. (جوزيف ديشي)^(٣١) حول دلالة المصطلح في اللغة الفرنسية، وأسفرت المناقشة عن طرح ثلاثة أسئلة:

١- هل توجد هذه الأفعال في اللغة العربية ؟

٢- وهل تناول علماءنا القدماء هذه الأفعال ؟

٣- وهل ورد المصطلح في تراثنا اللغوي أو في دراسات المحدثين العرب؟

يقول في بحثه بعد أن عرّف الفعل والفاعل: "بعد جملة من القراءات لتراث النحويين المكتوب...، نطمئن إلى القول: إن نحائنا القدماء لم يتحدثوا من قريب أو بعيد عن (الأفعال اللاشخصية)؛ ومن ثمّ فالمصطلح لم يرد في كتبهم؛ ولم يزد حديثهم عن الفعل والفاعل عما أشرنا إليه سلفاً. كذلك الأمر بالنسبة لدراسات المحدثين، فلم أعثّر فيما قرأت من دراسات عربية معاصرة على هذا المصطلح أو دلالاته في مصطلح آخر^(٣٢).

ثم حدّد المقصود بمصطلح (لا شخصية) قائلاً: "يقصد بكلمة (شخص) أنها عامة، تشمل كل ما هو ذات، أو اسم عين، سواء أكان من الكائنات أم من الأشياء، أو بعبارة أخرى تشمل كل ما له ظلّ، وبناء على ذلك يمكننا الحكم بأن أسماء المعاني - كمصادر الأفعال - ليست أسماءً شخصية، ولا تحمل أية سمات شخصية.

ومن ثمّ فكل فعل يسند إلى فاعل نحوي يعبر عن ذات (اسم عين) هو فعل شخصي، وكل فعل لا يصلح أن يسند إلى ذات فهو فعل لاشخصي"^(٣٣)، ثم يقول: "بعد هذا العرض الموجز لمفهوم الأفعال اللاشخصية، يمكننا أن نصنّف الأفعال العربية من حيث علاقتها بالفاعل على المستوى التركيبي والمستوى الدلالي إلى ثلاثة أصناف:

الأول: أفعال شخصية **verbes personnels** أي أنها تُسند لفاعل شخصي مثل: (كتب، كرم، شرف، تكلم، أكل، جرى، وقع...)، ونسبة كبيرة جدًّا من أفعال العربية أفعال شخصية.

الثاني: أفعال لاشخصية verbes impersonnels بصورة مطلقة، أي أن فاعلها الدلالي **l'agent** اسم معنى، ومن أمثلة هذه الأفعال: (ينبغي، يمكن، يجوز، يجب، يتحتم، يستحيل، يجدر)، أو ليس لها فاعل دلالي، ومن أمثلة هذه الأفعال: (طالما، كثراً، قصرماً، شدماً، قلماً، عزماً).

الثالث: أفعال صالحة أن تكون شخصية، وصالحة أن تكون لاشخصية، بيد أن تقييدها مرتبط بنظام الجملة وسياقها الدلالي، فهما اللذان يحددان كون الفعل فعلاً شخصياً أو فعلاً لاشخصياً، بحيث إن الفعل إذا أسند لفاعل شخصي فهو ذو نظام تركيبى أو سياق دلالي يمنعه من إسناده لفاعل لاشخصي، وكذلك إذا أسند لفاعل لاشخصي، فنظام جملته أو سياقه الدلالي يمنعه أن يُسند لفاعل شخصي، ومن أمثلة هذه الأفعال في القرآن: (تم، حق، حل، شجر) (٣٤).

ثم ذكر في بحثه الأفعال الواردة في القرآن الكريم التي تحمل سمة لا شخصية الفاعل ومجموعها ثمانية أفعال من تسعة وستين وأربعمائة وألف فعل، جملة الأفعال في القرآن الكريم كله، بنسبة (٦، %) وهي نسبة تقريبية، وهي:

- ينبغي: ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾ مريم: ٩٢
- تم/تَمَّت: ومنه قوله تعالى: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ الأنعام: ١١٥
- حَبِطَ/حَبِطت/يحبط: ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ البقرة: ٢١٧
- حقّ حَقَّت: ومنه قوله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ الأعراف: ٣٠
- حلّ حَلَّ: ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُّهِمٌ ﴾ هود: ٣٩
- حاق يحيق: ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ آسَأْتَنِي رِيسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمَ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ الأنعام: ١٠
- شجر: ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا فَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا ﴾ النساء: ٦٥

- عسى: ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ﴾ البقرة: ٢١٦

والمتبوع لما ذكره الدكتور علاء إسماعيل يلحظ أنه لم يحدد اختصاص هذه الأفعال بنوعية الفاعل اللاشخصي من حيث المصدر الصريح أو المؤول، أو اسم المصدر، فالناظر في دلالة هذه الأفعال في السياقات المختلفة والتراكيب المتنوعة يلحظ أن هناك من الأفعال ما يقبل:

الفاعل اللاشخصي مصدرًا صريحًا فقط، مثل: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾.

ومنها ما يقبل المصدر المؤول فقط مثل: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾.

ومنها ما يقبلهما معًا كقولك: يسرني أن تقرأ القرآن، أو: تسرني قراءتك للقرآن.

ومنها ما يقبل اسم المصدر مثل: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾.

الأفعال لاشخصية المفعول في العربية

في بحثنا هذا نحاول إلقاء الضوء على تقسيم آخر من تقسيمات الأفعال في علاقتها بالمفعول - وهي مرتبطة بطبيعة الفعل من حيث اللزوم والتعدي - إلى أفعال شخصية المفعول، وأفعال لاشخصية المفعول، ونحن بذلك نحاول أن نوسع دائرة البحث أكثر مما ذهب إليه الدكتور علاء إسماعيل في بحثه. فإذا كانت الأفعال تنقسم من حيث ارتباطها بالفاعل إلى:

- أفعال شخصية **verbes personnels** أي: أنها تُسند لفاعل شخصي، وتدل على حركة فعلية قام بها الفاعل، ك(ضرب، وكتب، وجلس، وقام...)

- أفعال لاشخصية **verbes impersonnels**، أي: أن فاعلها الدلالي **l'agent** اسم معنى، منها: (ينبغي، يمكن، يجوز، يجب، يتحتم، يستحيل، يجدر...)

فإن من اللافت للنظر أن هناك من الأفعال ما تتسم بسمية (الحالة)^(٣٥)، أو (الترقب)^(٣٦) - على حد تسمية الرضي في شرحه على كافية ابن الحاجب - إذ يحتل المصدر بنوعيه - الصريح أو المؤول - بعدها موقع المفعول به، من هذه الأفعال: (أمر، نهي، قضى، ودّ، أراد، حسب، طمع، عَجِبَ، زعم...)

وما كان " ذلك إلا لأنها أفعال معبرة عن موقف أو حالة، والحالة لا تكون حركة أو عملاً"^(٣٧)، وإنما هي استعداد وتحفز لحركة أو عمل.

وقد ذكر منها الرضي في شرحه على الكافية: (حسبت، طمعت، رجوت، أردت)^(٣٨)، تلك الأفعال التي يجوز أن يتحقق ما بعدها أو لا يتحقق، ومن ثم لا يقع بعدها إلا (أن) الناصبة للأفعال، وليست المخففة من الثقلية، لدلالاتها على التوكيد، والثبوت والاستقرار.

فإذا كانت هذه الأفعال لا تدل على حركة، أي: أنها من أفعال الحالة أو الترقب، وكان "المصدر المؤول في حقيقته اسم حدث، والحدث معني، والمعاني لا تكون من أفعال الحركة، بل من أفعال الحالة"^(٣٩)، كانت العلاقة بين هذه الأفعال والمفعول به المصدر-(صريحاً كان أو مؤولاً)- من قبيل المشاكلة، ومن ثم يمكن أن تُسمى هذه الأفعال- من حيث علاقتها بمفاعيلها- أفعالاً (لا شخصية) المفعول.

يلحظ من تركيب هذه الأفعال في علاقاتها مع ما بعدها من عناصر تركيبية أن المصدر بنوعيه الصريح والمؤول قد احتلا موقع المفعول به، وأنها قد وردا على خمسة أنماط:

النمط الأول: أن يأتي بعدها مصدر صريح مجرور بحرف الجر، وقد يحذف هذا المصدر الصريح- إذا كان مضافاً- ويقوم المضاف إليه مقامه، من ذلك:

- قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾ الأعراف: ٢٩

- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ﴾ النساء: ٢٠

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: نَهَى عَنْ السِّدْلِ فِي الصَّلَاةِ^(٤٠).

- عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ^(٤١).
وفي رواية أخرى: نَهَى عَنْ لُبْسِ جُلُودِ السَّبَاعِ وَالرُّكُوبِ عَلَيْهَا^(٤٢).

- قال جرير:

وَلَقَدْ عَجِبْتُ مِنَ الدِّيَارِ وَأَهْلِهَا ... وَالدهرِ كَيْفَ يَبْدُلُ الأَبْدَالَ^(٤٣)

والمقصود: عجبت من خلو الديار، وهجر أهلها، وفعل الدهر، كيف يبدل الأبدال.

النمط الثاني: أن يأتي بعدها مصدر مؤول من (أن والفعل)، مضارعاً كان أو ماضياً، إما مبنياً للمعلوم وهو الأصل، وإما مبنياً للمجهول، من ذلك:

- قوله تعالى: ﴿أَفَنْظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾ البقرة: ٧٥

- قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ نَسْتَرْضِعُوهُمُ أَؤَلَدِكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ ﴾ البقرة: ٢٣٣
- قوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ الإسراء: ٢٣
- قوله تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكٰفِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ ق: ٢
- عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو الْعِفَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَوَصَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ^(٤٤).

- عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَالَ فِي الْجُحْرِ^(٤٥).

- قال ابن الرومي:

أَسْمَى مَنْ أَمَرَ الْإِلَهَ بِدَبْحِهِ ... حَتَّى إِذَا أَشْفَى نَهَى أَنْ يُدْبَحَ^(٤٦)

النمط الثالث : أن يأتي بعدها مصدر مؤول من (أن) الناسخة واسمها وخبرها، بدون حرف جر، وهو الشائع، من ذلك:

- قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا ﴾ البقرة: ١٨٧
- وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرْدَىٰ كَمَا خَلَقْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ﴾ الأنعام: ٩٤
- عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ زُرْعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَرْهَدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ جَرْهَدٌ هَذَا مِنْ أَصْحَابِ الصُّفَّةِ قَالَ: جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَنَا وَفَخِذِي مُنْكَشِفَةً فَقَالَ: "أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْفَخِذَ عَوْرَةٌ"^(٤٧).
- ووقول امرئ القيس:

أَلَا زَعَمْتَ بَسْبَاسَةَ الْيَوْمِ أَنِّي ... كَبُرْتُ وَأَنْ لَا يُحْسِنُ اللَّهُوَ امْثَالِي^(٤٨)

النمط الرابع : أن يأتي بعدها مصدر مؤول من (أن) الناسخة واسمها وخبرها، مجرور بحرف جر، وهو قليل، من ذلك: قول قيس بن الملوّح:

أَلَا زَعَمْتَ لَيْلَىٰ بَأْنَ لَا أَحْبَهَا ... بَلَىٰ وَلِيَالِي الْعَشْرِ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ^(٤٩)

- قول حسان بن ثابت:

زَعَمْتُ بَأْنَ الْمَرْءَ يَكْرِبُ يَوْمَهُ ... عُدْمَ لَمُعْتَكِرٍ مِنَ الْأَصْرَامِ^(٥٠)

النمط الخامس: أن يأتي بعدها (لو) المصدرية والفعل المضارع- وهي خاصة بالفعل (وَدَ)، من ذلك:

- قوله تعالى: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَعْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ النساء: ١٠٢
- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مِنْ أَشَدِّ أُمَّتِي لِي حُبًّا، نَاسٌ يَكُونُونَ بَعْدِي، يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ رَأَى بِأَهْلِهِ وَمَالِهِ^(٥١).
- وقول لبيد:

وَمُسْتَخِيرٍ عَنِّي يَوَدُّ لَوْ أَنِّي ... شَرِبْتُ بِسَمِّ رَيْقَتِي فَقَضَانِي^(٥٢)

إذن يلعب المصدر بنوعيه الصريح والمؤول - من (أَنْ) والفعل، أو (أَنَّ) الناسخة واسمها وخبرها، أو (لو) وما دخلت عليه- دوراً كبيراً في دلالة هذه الأفعال، إذ الملاحظ أن المصدر قد يأتي بعد هذه الأفعال صريحاً مجروراً بحرف الجر، أو قد يأتي مؤولاً محذوف حرف الجر، وهو الشائع في كلام العرب، وقليل ما جاء مصدراً مؤولاً مجروراً بحرف الجر. ولا ريب أن تحديد السمات الدلالية لهذه الحروف المصدرية والأفعال السابقة عليها، والأفعال التالية لها قد تَوَصَّلْنَا إلى بعض الخصائص التركيبية لهذه الأفعال. ف"إذا لاحظ الباحث أن اللغة قد اصطنعت للتعبير عن الباب الواحد صيغاً متعددة، فإن عليه أن يقتنع بأن لكل صيغة من تلك الصيغ معنى يراد منها، وهدفاً دلاليّاً مقصوداً فيها، وسراً وراءها، ومطلباً تسعى إليه، هذا المعنى وذاك السر مرتبط بشكل الصيغة نفسها دون سواها، مع الإقرار سلفاً بوجود نوع من القربى بين الصيغ المشتركة في أداء المعنى الواحد"^(٥٣). لذا كانت "وظيفة الدراسات اللغوية هي رصد السمات المميزة لكل عنصر لغوي على حدة، وتحديد أنماط وروده في بيئته اللغوية"^(٥٤).

المصدر المؤول تركيبياً

حدد النحاة الصور المتعددة لتراكيب المصادر المؤولة، وذكروا أنها مركبة من عنصرين:
الأول: العنصر المصدرية: وهو أحد الحروف المصدرية (أَنْ)، (كَي)، (اللَام)، (أَنَّ)، (مَا)، (لَوْ).
والعنصر الثاني: هو مدخول العنصر المصدرية، وهو يختلف حسب نوع الحرف كما يلي:

- (أن) المصدرية: وهي صالحة للدخول على المضارع، والماضي، والأمر، ويلاحظ هنا أن (أن) تدخل على الفعل المتصرف، "إذ أن الفعل الذي لا يتصرف لا مصدر له" (٥٥).

- (كي) المصدرية الناصبة للفعل المضارع: "وهي بمنزلة (أن) المصدرية معني وعملاً" (٥٦)، كقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ آل عمران : ١٥٣.

- (اللام) المصدرية الناصبة للفعل المضارع، ويكون "اتصالها بمعمول فعلي الإرادة والأمر" (٥٧)، ومنه قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ النساء: ٢٦، ﴿وَأْمُرْنَا لِلسُّلَيْمِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الأنعام: ٧١.

- (أن) المشددة الداخلة على الجملة الاسمية، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ فصلت : ٣٩.

- (ما) المصدرية: وهي صالحة للدخول على الفعل الماضي والفعل المضارع، دون الأمر (٥٨)، كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتَكُمْ﴾ البقرة : ١٨٥.

- (لو) المصدرية الواقعة بعد فعل تمن، كقوله تعالى: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ البقرة: ٩٦. الملاحظ من تراكيب الأفعال لاشخصية المفعول أن الحروف المصدرية المستخدمة بعدها: (أن) المصدرية، داخلة على الفعل المضارع أو الماضي، أو (أن) الناسخة داخلة على اسمها و خبرها، أو (أن) المخففة من الثقيلة، أو (لو) بعد فعل التمني.

(أن) المصدرية: ل (أن) المصدرية حالتان :

الأولى: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتقع بعد فعل اليقين، أو ما نُزل منزلته، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ طه: ٨٩، ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيًّا﴾ المزمل: ٢٠، ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ المائدة : ٧١ فيمن رفع (تكون)... و"معلوم أن (أن) المخففة من الثقيلة لا يكون اسمها إلا ضميراً محذوفاً، ولا يكون خبرها إلا جملة" (٥٩).

أما عن دلالة استعمالها بعد أفعال اليقين أن أفعال اليقين تفيد الثبوت والاستقرار، و(أن) المخففة من الثقيلة تفيد التأكيد والتحقق، فكان من المشاكلة بينهما أن تستعمل (أن) المخففة، ولا تستعمل (أن) الناصبة للفعل.

الثانية: (أن) الناصبة للفعل المضارع، "وهي من الحروف الموصولات، وتوصل بالفعل المتصرف، ماضيًا، ومضارعًا، وأمرًا، نحو: أعجبتني أن فعلت، ويعجبني أن يفعل، وأمرته بأن يفعل، ونص سيبويه وغيره على وصلها بالأمر، واستدلوا على أنها مع الأمر مصدرية، بدخول حرف الجر عليها"^(٦٠)، "إلا أنها إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال...، وإذا نصبت لا تقع بعد أفعال التحقيق، ك(علمت وأيقنت وتحققت...)"^(٦١).

ونخلص مما سبق إلى أن دخول (أن) الناصبة تدخل على الفعل بأزمته الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر، لأن الفعل المتصرف هو "القادر على أن يشكل مع الحرف المصدرية الركن الاسمي المسمى بالمصدر"^(٦١)، إذ الفعل الذي لا يتصرف لا مصدر له "^(٦٣)".

الأفعال السابقة على (أن) أو (أن) المصدريتين

من اللافت للنظر أن الأفعال التي تسبق المصدر المؤول سواء أكان الحرف المصدرية (أن) والفعل) أو (أن) المخففة من الثقيلة أو (أن) مع اسمها وخبرها - حين يحتل المصدر المؤول بعدها موقع المفعول به - ليست من أفعال الحركة ك(ضرب، وجلس، ومشى...)، لكنها تنسم بسمة (الحالة)^(٦٤)، أو (الترقب)^(٦٥)، وما كان " ذلك إلا لأنها أفعال معبرة عن موقف أو حالة، والحالة لا تكون حركة أو عملاً "^(٦٦).

هذه الأفعال - أفعال الحالة أو الترقب- إذا جاز أن يتحقق ما بعدها أو لا يتحقق، فمن ثم لا يقع بعدها إلا (أن) الناصبة للأفعال، وليس (أن) الناسخة أو (أن) المخففة من الثقيلة، لدلالتهما على التوكيد، والثبوت والاستقرار.

أما إذا كانت هذه الأفعال مما يتحقق وقوعه كأفعال اليقين جاء بعدها المصدر المؤول من (أن) الناسخة أو (أن) المخففة من الثقيلة، للمشاكلة في دلالة التوكيد .

فإذا كانت هذه الأفعال - مما يجوز وقوعه أو يتحقق وقوعه - لا تدل على حركة، أي : أنها من أفعال الحالة أو الترقب، وكان المصدر المؤول في حقيقته اسم حدث، والحدث معنى، والمعاني لا تكون من أفعال الحركة بل من أفعال الحالة، كانت العلاقة بين هذه الأفعال والمفعول به المصدر- صريحًا كان أو مؤولاً - من قبيل المشاكلة .

الأفعال التالية ل (أن) المصدرية

لم يحدد النحاة سمات دلالية للأفعال التي تدخل عليها (أن) سوى أنها أفعال متصرفة يستوي في ذلك اللازم والمتعدي، لأن الفعل المتصرف هو " القادر على أن يشكل مع الحرف المصدرى الركن الاسمي المسمى بالمصدر" (٦٧).

موقف النحاة من حذف حرف الجر قبل المصدر المؤول

اتفق النحاة على أن حذف حرف الجر يجوز قياساً في بعض المواضع منها مع (أنّ، وأن)، فأشار سيبويه إلى ذلك في باب (أن) التي تكون والفعل بمنزلة مصدر، يقول: "واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من (أن) كما حذفت من (أنّ)، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلت ذاك حذر الشرّ، أي لحذر الشر" (٦٨)، ثم يقول: "ف(أن) هاهنا حالها في حذف حرف الجر كحال (أنّ)، وتفسيرها كتفسيرها، وهي مع صلتها بمنزلة المصدر" (٦٩).

وذهب المبرد إلى أن حذف الجار قبل المصدر جيد، يقول: " تقول أمرته أن يقوم يا فتى، فالْمَعْنَى أمرته بأن يقوم، إلا أنّك حذفت حرف الحُفْض، وحذفته مَعَ (أن) جيد، وَإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ عَلَى وَجْهِهِ جَزَأَ الْحُذْفِ، وَلَمْ يَكُنْ كَحَسَنِهِ مَعَ (أَنْ)، لِأَنَّهَا وَصَلَتْهَا اسْمٌ، فَقَدْ صَارَ الْحَرْفُ وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ اسْمًا، وَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ صَارَ مَعَهُ فِي الصِّلَةِ فَإِذَا طَالَ الْكَلَامُ اخْتَمَلَ الْحُذْفُ. فَأَمَّا الْمَصْدَرُ غَيْرَ (أَنْ) فنحو: أمرتك الخَيْرَ يَا فَتَى...، فَهَذَا يَصْلَحُ عَلَى الْمَجَازِ، فَأَمَّا (أَنْ) فَالْأَحْسَنُ مِنْهَا الْحُذْفُ " (٧٠).

وجوّز ابن مالك "حذف حرف الجر مع (أنّ وأن) فيقال: عجبت أنّك ذاهب، وأن قام زيد، ولا يجوز حذفه من غيرهما، فلا يقال: عجبت قعود عمرو. فإن ورد الحذف مع غير (أنّ وأن) عُذٌّ نَادِرًا، ولم يُقَسَّنْ عليه، إلا أن يكون من الأفعال التي جمع لها التعدي واللزوم كثيرًا مع اتفاق المعنى...، ومذهب الخليل والكسائي في (أنّ وأن) أنّهما في محل جر بعد حذف حرف الجر، ومذهب سيبويه والفراء أنّهما في محل نصب" (٧١).

واضطرب ابن عقيل حيث ذكر أن مذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنّ وأن)، بل يقتصر فيه على السماع، ثم قال: "وأما (أنّ وأن) فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مطردًا بشرط أمن اللبس" (٧٢).

وذكر الرضي في شرح كافية ابن الحاجب رأي الأخفش الصغير - أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي - بقوله: "يجوز حذف حرف الجر قياسًا إذا تعين، وإن كان مع غير (أَنْ وَأَنَّ) (٧٣).
وذهب ابن هشام إلى أن حذف حرف الجر قبل (أَنْ ، وَأَنَّ ، وَكِي) حذف قياسي ، وعاب على النحويين إهمالهم (كي) (٧٤).

أغراض حذف حروف الجر

١- الاتساع والاختصار وتخفيف الكلام: ذهب ابن الأنباري إلى أنه قد تُحذف "حروف الجر اتساعًا" (٧٥) ، ويرى ابن يعيش " أنها قد تُحذف اختصارًا واستخفافًا" (٧٦).

٢- تضمن الفعل اللازم معنى الفعل المتعدي: يقول السهيلي في باب: (اخترت الرجال زيدًا) أن سبب حذف حرف الجر " لتضمن الفعل معنى فعل آخر متعد، كأنك حين قلت: اخترت من الرجال، أردت: نخلت الرجال ونقدتهم، فأخذت منهم زيدًا، فمن ههنا أُسقط حرف الجر كما أُسقط في: " أمرتك الخير " إذا كان الأمر تكليفيًا، كأنك قلت: كلفتك هذا الأمر" (٧٧).

٣- كثرة الاستعمال: وذلك مع أفعال المقاربة التي يكثر تجريدها من (أَنْ)، وهي: كاد، وكرب، وأوشك، فتجريدها من (أَنْ) أكثر وأعرف، أما إذا ذكرت معها (أَنْ) " فهو بتقدير حرف الجر، أي: كاد أو كرب من أن يقوم ، وأوشك في أن يقوم ، ثم حذف حرف الجر على القياس، وأوجبوا ههنا حذفه لكثرة الاستعمال" (٧٨).

٤- الإبهام: ذكر الأشموني أنه يجوز حذف حرف الجر في قوله تعالى: ﴿ وَرَعَّبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ (٧٩) "لأجل الإبهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن. وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين أي: تقدير (في) لمن يرغب فيهن، وتقدير (عن) لمن يرغب عنهن لدمامتهن" (٨٠).

٥- المشاكلة اللفظية: يضاف إلى ما سبق أن أغلب الظن في حذف حرف الجر قبل المصدر المؤول هو النظر إلى المشاكلة اللفظية حيث :

- استعمال الفعل في المصدر المؤول يعطيه حكم الجملة الفعلية، وبالتالي يمتنع دخول حرف الجر عليها .

- قلة دخول حروف المعاني بعضها على بعض، فالمصدر المؤول مركب من (أن) المصدرية الناصبة والفعل المضارع، فإذا دخل حرف الجر على المصدر المؤول كان قطعاً دخوله على (أن) المصدرية- وهو كما سبق الإشارة إليه - قليل .

٦- استطالة الصلة: قد يكون حذف حرف الجر قبل المصدر المؤول بسبب استطالة الصلة من (أن والفعل والفاعل)، وربما بعض المكملات، كما ذكر ذلك الرضي في جواز حذف الجورر بحرف وإن لم يتعين، نحو: الذي مررت زيد، أي: الذي مررت به، فعلق قائلاً: " إذ ليس حذف حرف الجر قياساً في كل موضع، والمجوز له ههنا استطالة الصلة "(٨١).
وإذا كان ذلك كذلك فما الدلالة المترتبة على التناوب بين استعمال المصدر الصريح واستعمال المصدر المؤول؟

التناوب الدلالي بين استعمال المصدر الصريح والمصدر المؤول

أحياناً ما يلجأ المتكلم إلى التعبير بالمصادر المؤولة دون الصريحة، ويلجأ إلى التعبير بالمصادر الصريحة دون المؤولة أحياناً أخرى، والمتبع لأساليب العربية يلاحظ أن ثمة نوعين من الأسباب أو الدوافع لاستعمال المصادر المؤولة دون الصريحة أو العكس:

الأول: أسباب معنوية أو دلالية والثاني: أسباب لفظية أو لغوية(٨٢).

أولاً: الأسباب المعنوية أو الدلالية:

١- الدلالة على الزمن: التعبير بالمصدر الصريح " يدل على الحدث مجرداً، وليس في صيغته ما يدل على مضي ولا استقبال، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع (أن) ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمن"(٨٣). فإن كان الفعل المستخدم في المصدر المؤول فعلاً ماضياً دل على أن الحدث تم وانتهى قبل زمن التكلم، وإن كان مضارعاً أو أمراً دل على الاستقبال، فإذا قلنا: عظيم أن تقوم رمضان، أو: عظيم أن قمت رمضان، دل الأول على الاستقبال، ودل الثاني على المضي، أما إذا قلنا: (عظيم قيامك رمضان)، لم ندرك زمن القيام.

٢- الإخبار عن الفاعل: إذا أراد المتكلم إظهار فاعل حدث المصدر الصريح فلا بد أن يكون مجروراً بالإضافة، وليس مرفوعاً، كما في المثال السابق: (عظيم قيامك رمضان)، فإذا "أرادوا أن يخبروا عن الاسم الذي هو فاعل للحدث لم يمكن الإخبار عنه وهو مخفوض تابع في اللفظ لغيره، وحق المخبر عنه. وهو الفاعل. أن يكون مرفوعاً...، فلم يبقَ إلا أن يدخلوا عليه حرفاً يدل على أنه مخبر عنه، كما تدل الحروف على معانٍ في الأسماء، هذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزاً (بينه) وبين الحدث في اللفظ، والحدث - الذي هو حركة الفاعل في المعنى - يستحيل انفصاله عن الفاعل، كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل، لأنه تابع للمعنى، ولما بطل جعل الاسم مخبراً عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله، وبطل إدخال حرف يدل على كونه مخبراً عنه، لم يبقَ إلا أن يُشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف في النيابة عنه، دالاً على معنى في غيره، ويكون متصلاً اتصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث، فإنه يدل على الحدث بالتضمين، ويدل على أن الاسم مخبر عنه، لا مضاف إليه" (٨٤).

وثُمَّ "سبب آخر يمكن ذكره في هذا الصدد، يتمثل في أن المصدر الصريح لا يمكنه - بتربيته الإفرادي - توضيح ما إذا كان معموله فاعلاً أو نائب فاعل، فكلاهما يأتيان في موقع المضاف إليه الجرور لفظاً، وحينئذ يجب الإتيان بالمصدر مؤولاً، لأنه بينيته الإسنادية يستطيع بيان ما إذا كان معمول الفعل فاعلاً أو نائب فاعل، وذلك عن طريق تحويل حركات الفعل من فعل مبني للمعلوم إلى آخر مبني للمجهول" (٨٥).

٣- إمكانية أو احتمالية وجود الحدث: معروف أن الاسم يدل على الثبوت والتوكيد، لذلك كان التعبير بالمصدر المؤول يفيد "الدلالة على أن المعنى المفهوم منه يكون وقوعه أقرب إلى الاحتمال منه إلى التأكيد، بخلاف التعبير بالمصدر الصريح، فإن التعبير به يدل على أن التأكيد في المعنى أقوى من الاحتمال" (٨٦)، وهو ما جاء على لسان السهيلي من أنّ (أن) "تدل على إمكان الفعل دون الوجود والاستحالة" (٨٧)، كقولنا: مما يبدو أن ينجح محمد، فالدلالة هنا احتمالية نجاح محمد، وهذا بخلاف قولنا: مما يبدو نجاح محمد، فالدلالة هنا مؤكدة لا احتمال فيها.

٤- الدلالة على الطلب: التعبير عن الطلب بالأسلوب الخبري أقوى وأشد في الدلالة من استعمال الأسلوب الإنشائي، ويظهر ذلك عندما يكون المصدر المؤول واقعاً موقع المبتدأ، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ البقرة: ١٨٤، ﴿وَأَنْ تَعْمُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ البقرة: ٢٣٧، ﴿وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ النور: ٦٠، فالطلب فيها بمعنى: صوموا فالصوم خير لكم، اعفوا فذلك أقرب للتقوى، استغفرفن فذلك خير لكن، فدلالة "الأسلوب الأول على المعنى أكد من الأسلوب الثاني، وذلك لاسمية الجملة في الأسلوب الأول، وفعليتها الطلبية الإنشائية في الأسلوب الثاني" (٨٨).

٥- تقوية المعنى وتوكيد مضمونه: وذلك عند استعمال (إنّ) المشددة والمخففة، ذكر ذلك أبو البقاء العكبري بقوله: "إنما دخلت (إنّ) على الكلام للتوكيد...، وهكذا (أنّ) المفتوحة، إذ لولا إرادة التوكيد لقلت مكان قولك: بلغني أن زيداً منطلق، بلغني انطلاق زيد" (٨٩).

٦- الحرص على بقاء نفي الفعل: وذلك عند إرادة التعجب من الفعل المنفي، كقولنا: ما فاز الرأي الضعيف، فعند التعجب نقول: ما أجمل ألا يفوز الرأي الضعيف، ف" المصدر المؤول المنفي في موضع نصب على المفعولية، وإنما أتينا ب(أنّ) والفعل لنستطيع المحافظة على بقاء الفعل الأصلي منفيًا، لأننا لو أخذنا منه صيغة التعجب مباشرة لزال نفيه ولم يظهر الشأن في التعجب أمنفي أم غير منفي؟" (٩٠).

٧- مجرد الدلالة على الحدث دون احتمال معنى زائد: قد يقصد المتكلم الدلالة المجردة على الحدث "من غير نظر إلى ملابسات ومتعلقات الفعل في غير الدلالة المجردة" (٩١)، وهو ما ذكره الإمام السهيلي من أن استعمال المصدر المؤول يدل: "على مجرد معنى الحدث دون احتمال زائد عليه، ففيها تحصيل للمعنى من الإشكال، وتخليص من شوائب الاحتمال، وذلك أنك إذا قلت: كرهت خروجك، أو: أعجبتني قدومك، احتمل الكلام معاني، منها أن يكون نفس القدوم هو العجب لك دون صفة من صفاته وهياته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات، واحتمل أيضاً أن تريد أنك أعجبتك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته، فإذا قلت: أعجبتني أن قدمت، كانت على الفعل (أن) بمنزلة الطابع والعنوان من عوارض الاحتمالات المتصورة في الأذهان" (٩٢).

٨- تمني وقوع الحدث: هذه الحالة مرتبطة بالحرف المصدرى (لو) إذا وقع بعد فعل يفيد التمني ك(ود . يود)، "إذ يضمن هذا العنصر المصدرى ظلالاً دلالية على الفعل تجعل مدلوله مطلباً عسير المنال"^(٩٣)، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ البقرة: ٩٦.

ثانياً : الأسباب اللفظية أو اللغوية

١- المصدر المؤول قد يسدُّ مسدَّ المفعولين لأفعال (ظن) وأحواتها، وهو ما لا يفعله المصدر الصريح كقوله تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَتَزَكَّوْا أَنْ يَقُولُوا أَمْنًا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ العنكبوت: ٢ .
٢- صحة وقوع المصدر المؤول خبراً عن الذات ، وذلك لاشتمال جملته على الفعل والفاعل ومنه قولنا : محمد إما أن يقول الحق وإما أن يسكت .

وتمت أسباب لفظية أو لغوية تحتم استعمال المصدر الصريح دون المصدر المؤول منها^(٩٤):
١- المصدر المؤول لا يقع مؤكداً لعامله فلا يقال: فرحت أن أفرح، ولكن نقول: فرحت فرحاً.
٢- المصدر المؤول لا يوصف، فلا يقال: يعجبني أن تفكر الهادئ ، ولكن نقول : يعجبني تفكيرك الهادئ .

٣- المصدر المؤول لا يقع مبتدأً خبره حال سدت مسد الخبر فلا يقال : أن أضرب العبد مسيئاً ، ولكن نقول : ضربي العبد مسيئاً .

٤- المصدر المؤول لا يقع بعد لا النافية للجنس غير المكررة بخلاف المصدر الصريح، فإنه يصلح لذلك مثل : لا حول لك، فخضوعاً لله ما دام الأمر كذلك.

نخلص مما سبق أن النحاة عندما قسموا الأفعال نظروا إلى بعض الاعتبارات منها: الزمن، والإعراب والبناء، واللزوم والتعدي، والجمود والتصرف، النقصان والتمام.

وقد استُحدثت تقسيمان جديدان اعتماداً على:

- علاقة الفعل بصيغة الفاعل:

فكانت هناك أفعال شخصية الفاعل، وأفعال لا شخصية الفاعل.

- علاقة الفعل بصيغة المفعول به:

فكانت هناك أفعال شخصية المفعول، وأفعال لا شخصية المفعول.

ووضّح إذن أن العربية لا تخلو من الأفعال لاشخصية الفاعل - كما زعم البروفيسور (فليش) - فحسب، وإنما أيضاً لا تخلو من الأفعال لاشخصية المفعول.

وليس هذا فحسب - أيضاً - بل إن كل فعل من هذه الأفعال - لاشخصية المفعول - له سمات تركيبية خاصة بمادته المعجمية، قد تتضح من تتبع بعض هذه الأفعال في سياقاتها المختلفة، وقد تناولنا شيئاً من هذا في بحثنا المعنون: (الخصائص التركيبية لأحاديث المناهي - بحث في التركيب والدلالة) المنشور بمجلة كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - عدد خاص. وسوف نتناول لاحقاً الخصائص التركيبية لفعل (المشيئة في القرآن الكريم) - وهو من الأفعال لاشخصية المفعول - إذ له خصائص تركيبية في السياقات المختلفة تتضح من خلال البحث، إذ وظيفة الدراسات اللغوية هي رصد السمات المميزة لكل عنصر لغوي على حدة، وتحديد أنماط وروده في بيئته اللغوية.

الهوامش

- (١) الحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: (فعل) ١٦٣/٢ (٢) مقاييس اللغة : مادة (فعل) ٥١١/٤
(٣) كشف المشكل في النحو للحيدرة اليميني: ١٩٨ (٤) مفردات ألفاظ القرآن : ص ٦٤٠
(٥) شرح شذور الذهب : ص ٤ (٦) أسرار العربية: ص ١١
(٧) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٣٩/١، ٤٠، معجم الأدباء ٣٩/١، الأشباه والنظائر النحوية: ١٢ / ١ .
١٣، وفيات الأعيان: ٢٠ / ٥٣٥، نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٥/٤
(٨) الكتاب: ١٢/١ (٩) الكتاب: ١٢/١ (١٠) الأصول في النحو: ٣٨/١
(١١) الجمل في النحو: ١ (١٢) المفصل في صناعة الإعراب: ص ٢٤٣
(١٣) الكافية في علم النحو: ص ٤٤ (١٤) البيت في ديوانه ص ١٠٨ (١٥) اللمع: ص ١٦
(١٦) شرح الكافية الشافية: ١٧٤/١ (١٧) الكتاب: ٣٣/١ (١٨) المقتضب: ١٨٧/٣
(١٩) السابق: ٥٠/٤ (٢٠) الإيضاح العضدي: ص ١٠٤ (٢١) السابق: ص ١٠٤
(٢٢) المرجل: ١١٨ (٢٣) التوطئة: ٢٠٤
(٢٤) شرح الكافية الشافية: ٦٣٦/٢ (٢٥) الكتاب: ٤٥/١ (٢٦) الأصول في النحو: ٨٢/١
(٢٧) شذا العرف في فن الصرف: ص ٣٦
(٢٨) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٨/١
(٢٩) الإيضاح العضدي : ص ٧١

(٣٠) هو الدكتور هنرى روبرت فليش، ولد عام ١٩٠٤، تلقى دراسته الثانوية بمدرسة الملائكة (تونون ليان)، ثم حصل على دبلوم المدرسة القومية للغات الشرقية الحية بباريس (لغة عربية)، ودبلوم معهد الدراسات الصوتية، ثم حصل على ليسانس الآداب من السوربون، ثم نال بعد ذلك درجة الدكتوراه فى الآداب، من مؤلفاته: (العربية الفصحى - دراسة فى البناء اللغوى) تعريب وتقديم وتحقيق د/ عبد الصور شاهين - مكتبة الشباب - القاهرة ١٩٩٧م، وكانت الطبعة الأولى ١٩٦٦م

(٣١) جوزيف ديشي: أستاذ اللغة العربية ورئيس قسم الدراسات العربية فى جامعة لومير - ليون الفرنسية.

(٣٢) الأفعال اللاشخصية فى العربية - تحليل تركيبى دلالي فى ضوء علم اللغة التقابلي ص ٩

(٣٣) السابق ص ١٢

(٣٤) الأفعال اللاشخصية فى العربية - تحليل تركيبى دلالي فى ضوء علم اللغة التقابلي ص ١٢

(٣٥) المصدر المؤول . بحث فى التركيب والدلالة: ص ٢٢ (٣٦) شرح الكافية للرضي: ٣٤/٤

(٣٧) المصدر المؤول . بحث فى التركيب والدلالة: ص ٢٣ (٣٨) شرح الكافية للرضي: ٣٥ ، ٣٤/٤

(٣٩) المصدر المؤول . بحث فى التركيب والدلالة: ص ١٩

(٤٠) رواه أبو داود فى سننه / كتاب : الصلاة / باب : ما جاء فى السدل فى الصلاة ، رقم : ٦٤٣

(٤١) رواه الترمذي فى سننه / كتاب : اللباس / باب : ما جاء فى النهي عن جلود السباع ، رقم ١٧٧٠

(٤٢) رواه أبو داود فى سننه / كتاب : اللباس / باب : ما جاء فى جلود السباع ، رقم : ٤١٣١

(٤٣) البيت فى ديوانه ص ٣٦٠

(٤٤) رواه الترمذي فى سننه / كتاب : الطهارة / باب : ما جاء فى كراهية فضل طهور المرأة رقم : ٦٤

(٤٥) رواه أبو داود فى سننه / كتاب : الطهارة / باب : باب النهي عن البول فى الجحر . رقم : ٢٩

(٤٦) البيت فى ديوانه ١/٣٤٢

(٤٧) رواه أبو داود فى سننه / كتاب : الطهارة / باب : النهي عن التعري رقم : ٤٠١٤

(٤٨) البيت فى ديوانه ص ١٣٦ (٤٩) البيت فى ديوانه ص ٧٠ (٥٠) البيت فى ديوانه ص ٢١٤

(٥١) الحديث أخرجه مسلم فى صحيحه - كتاب الآداب - باب / باب فى من يؤذ رؤيته النبي ﷺ بأهله وماله رقم (٧٢٤٧)

(٥٢) البيت فى ديوانه ص ١٣٦ (٥٣) المصدر المؤول . بحث فى التركيب والدلالة: ص ٢ (٥٤) السابق: ص ٦

(٥٥) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٤/٤٤٩ (٥٦) معنى اللبيب لابن هشام: ١/٢٠٦

(٥٧) المصدر المؤول بحث فى التركيب والدلالة: ص ٣٦

(٥٨) انظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٤/٤٤٩ (٥٩) انظر : معنى اللبيب لابن هشام: ١/٣٩

(٦٠) الجنى الداني فى حروف المعاني للمراي: ص ٢١٦

(٦١) رصف المباني فى شرح حروف المعاني للمالقي: ص ١٩

(٦٢) المصدر المؤول . بحث فى التركيب والدلالة: ص ١٠ (٦٣) شرح كافية للرضي: ٤/٤٤٩

(٦٤) المصدر المؤول . بحث فى التركيب والدلالة: ص ٢٢ (٦٥) شرح الكافية للرضي: ٤/٣٠

- (٦٦) المصدر المؤول . بحث في التركيب والدلالة: ص ٢٣ (٦٧) المصدر المؤول . بحث في التركيب والدلالة: ص ١٠
- (٦٨) الكتاب: ١٥٤/٣ (٦٩) السابق: ١٥٤/٣
- (٧٠) المقتضب: ٣٥، ٣٤/٢ (٧١) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٦٣٣/٢
- (٧٢) شرح ابن عقيل: ١٥١/٢ (٧٣) شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٩/٢
- (٧٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٥٤/٢ (٧٥) أسرار العربية لابن الأنباري: ص ١٨١
- (٧٦) شرح المفصل لابن يعيش: ٥٤٥/٨، ٥٤٦، وانظر: علل النحو لابن الوراق ص ٣٢٢
- (٧٧) نتائج الفكر: ص ٢٥٥
- (٧٨) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢١٥/٤ وانظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٦٨٣/٢
- (٧٩) سورة النساء: من الآية ١٢٧
- (٨٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٣٢/٢، ١٣،
- (٨١) انظر: المقتضب للمبرد: ٣٥، ٣٤/٢، وشرح كافية ابن الحاجب: ١١٠/٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٣٣/٢
- (٨٢) انظر: المصادر المؤولة وأسرار التعبير بها في الأساليب الفصيحة للدكتور على أحمد محمد زايد ص ١٤٠
- (٨٣) المصدر المؤول . بحث في التركيب والدلالة: ص ٧٠ (٨٤) نتائج الفكر للسهيلي: ص ٥٤
- (٨٥) المصدر المؤول . بحث في التركيب والدلالة: ص ٧٠
- (٨٦) المصادر المؤولة وأسرار التعبير بها في الأساليب الفصيحة: ص ١٤٤
- (٨٧) نتائج الفكر: ص ٩٧ (٨٨) المصادر المؤولة وأسرار التعبير بها في الأساليب الفصيحة: ص ١٤٦
- (٨٩) اللباب في علل البناء والإعراب: ص ٢٠٥
- (٩٠) المصادر المؤولة وأسرار التعبير بها في الأساليب الفصيحة: ص ١٤٥
- (٩١) السابق: ص ١٤٣ (٩٢) نتائج الفكر: ص ٩٧
- (٩٣) المصدر المؤول . بحث في التركيب والدلالة: ص ٧٠
- (٩٤) المصادر المؤولة وأسرار التعبير بها في الأساليب الفصيحة: ص ١٤٦، ١٤٧

المصادر والمراجع

- أسرار العربية لأبي البركات محمد بن الأنباري . تحقيق محمد بجة البيطار . مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق (بدون تاريخ طبع)
- إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبو الحسن القفطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ط(١) ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م.
- الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي . تحقيق عبد الإله نيهان وأحمد مختار الشريف . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
- الأصول في النحو لابن السراج . تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي/ مؤسسة الرسالة (ط٣) ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

- الأفعال اللاشخصية في العربية- تحليل تركيبى دلالي في ضوء علم اللغة التقابلي الدكتور علاء إسماعيل الحمزاوي .
مجلة الآداب - جامعة المنيا
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الطلائع ٢٠٠٠م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الطلائع للنشر . ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤م
- الإيضاح لأبي علي الفارسي . تحقيق د/ كاظم بحر المرجان . عالم الكتب (٢) ١٩٩٦
- التعريفات للإمام علي بن محمد بن علي الجرجاني . تحقيق أ/إبراهيم الإيباري . دار الريان للتراث (بدون تاريخ طبع)
- التوطئة لأبي علي الشلوبيني . تحقيق د/أحمد يوسف المطوع . ط(٢) ١٤٠١هـ . ١٩٨١م
- الجمل في النحو للزجاجي . تحقيق علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة . بيروت . ط(١) ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي . تحقيق فخر الدين قباوة . دار الكتب العلمية . ط (١) ١٤١٢هـ . ١٩٩٢م
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . تحقيق طه عبد الرؤوف سعد . المكتبة التوفيقية . القاهرة (بدون تاريخ طبع)
- ديوان ابن الرومي تحقيق أحمد حسن بسج- دار الكتب العلمية- بيروت- ط(٢) ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م
- ديوان امرئ القيس . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف . سلسلة ذخائر العرب (٢٤) ط(٤) ١٩٨٤م
- ديوان جرير - دار بيروت للطباعة والنشر- ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- ديوان حسان بن ثابت تحقيق الأستاذ عبد أ. مهنا- دار الكتب العلمية بيروت ط(٢) ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- ديوان زهير بن أبي سلمى- تحقيق: الأستاذ على حسن فاعور- دار الكتب العلمية ط(١) ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- ديوان قيس بن الملوح تحقيق يسري علد الغني - دار الكتب العلمية ط(١) ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
- ديوان لبيد بن أبي ربيعة - دار صادر- بيروت (بدون تاريخ طبع)
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق د. أحمد محمد الخراط / دار القلم - دمشق ط(٣) ٢٠٠٢
- شذا العرف في فن الصرف لأحمد بن محمد الحملاوي تحقيق نصر الله عبد الرحمن نصر الله - مكتبة الرشد - الرياض
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة التراث ط(٢) ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الكتاب العربي . بيروت . لبنان . ط(١) ١٣٧٥هـ . ١٩٥٥م
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام . تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية بيروت . ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢١/١ . تحقيق / يوسف حسن عمر . منشورات جامعة قار يونس بني غازي . ط(٢) ١٩٦٦م
- شرح الكافية الشافية لابن مالك . تحقيق د/عبد المنعم أحمد هريدي/دار المأمون للتراث (ط١) ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م
- الكافية في علم النحو تحقيق د/ صالح عبد العظيم الشاعر مكتبة الآداب - القاهرة ط(١) ٢٠١٠م
- الكتاب لسبويه . تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون . مكتبة الخانجي (ط٣) ١٩٨٨
- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليميني تحقيق د/هادي عطية مطر كلية الآداب جامعة البصرة ط(١) ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- اللباب في علل البناء و الإعراب لأبي البقاء العكبري . تحقيق غازي مختار طليعات . دار الفكر . دمشق . ط(١) ١٤١٦هـ . ١٩٩٥م
- اللمع في العربية . تحقيق د/سميح أبو مغلي . دار مجدلاوي للنشر ١٩٨٨
- الخكم والخطب الأعظم للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده . تحقيق د/ عبد الحميد هندواي . دار الكتب العلمية . ط(١) ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م
- المرتجل . لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب . تحقيق عطية لطفي ود/أسامة رضوان . دار الكتاب الإسلامي . ط(١) ١٤٣٢هـ . ٢٠١١م
- المصادر المؤولة وأسرار التعبير بما في الأساليب الفصيحة للدكتور علي أحمد محمد زايد . دار المنار للنشر والتوزيع . ط(١) ١٩٨٩
- المصدر المؤول . بحث في التركيب والدلالة د/ طه الجندي . دار الثقافة العربية (بدون تاريخ طبع)
- معجم الأدباء - (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي تحقيق: إحسان عباس دار الغرب الإسلامي، بيروت ط(١) ١٤١٤ هـ ١٩٩٣م
- مغني اللبيب . تحقيق وشرح د/عبد اللطيف محمد الخطيب . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت
- مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني تحقيق صفوان عدنان داوودي دار القلم - الدار الشامية ٢٠٠٩
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري . تحقيق د/ خالد إسماعيل حسان . مكتبة الآداب (ط٢) ٢٠٠٩
- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس تحقيق: عبد السلام محمد هارون - دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- المقتضب للمبرد . تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة . المجلس الأعلى للثقافة الإسلامية ١٩٩٤
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم للسهيلي . تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد عوض . دار الكتب العلمية . بيروت . ط(١) ١٤١٢هـ . ١٩٩٢م
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري تحقيق إبراهيم السامرائي مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن ط(٣) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان البرمكي الإربلي تحقيق إحسان عباس - دار صادر - بيروت (بدون تاريخ طبع)